قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٦

بشـــأن الموافقـــة على التعديـل الثانى لاتفاقية منحة الهدف الاستراتيجى بشأن برنامج تحديث القطاع المالى الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٩ بين حكومتـى جمهـــورية مصـــر العربيـــة والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور ؛

قـــــــرر :

(مادة وحيدة)

ووفـق على التعديل الثانى لاتفاقية منحة الهدف الاستراتيجى بشأن برنامج تحديث القطاع المالى الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٩ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية - الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٩ ذى الحجة سنة ١٤٢٧هـ

(الموافق ٢٩ يناير سنة ٢٠٠٦ م)

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٨ جمـادى الآخرة سنة ١٤٢٧ هـ

الموافق ٣ يولية سنة ٢٠٠٦ م

اتفاقية منحة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

رقم ٢٦٣ - ٢٨٩

التعديل الثانى

على

اتفاقية منحة الهدف الاستراتيجى

بين

جمهورية مصر العربية

و

الولايات المتحدة الامريكية

بشأن

برنامج تحديث القطاع المالى

بتاريخ ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٥

التعديل الثانى المؤرخ فى ٢٠٠٥/٩/٢٩ على اتفاقية المنحة الخاصة بالهدف الاستراتيجى المؤرخة ٤ فبراير ٢٠٠٤ بين جمهورية مصر العربية ("ج.م.ع." أو "متلقى المنحة") والولايات المتحدة الأمريكية وتعمل من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية("الوكالة الأمريكية") (ويشار إليهما مجتمعين بـ "الطرفين") والخاصة ببرنامج تحديث القطاع المالى ، كما هى معدلة بموجب التعديل الأول بين الطرفين بتاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٤ (ويشار إلى اتفاقية المنحة المذكورة كما هى معدلة بـ "اتفاقية المنحة".)

بند ١: تعدل اتفاقية المنحة بموجب هذا التعديل كما يلى:

(أ) تعدل المادة ٣ (مساهمة الطرفين) البند ٣ -١ (مساهمة الوكالة الأمريكية) البند الفرعى (أ) (المنحة) بحذف عبارة "سبعة وخمسون مليونًا وسبعمائة وخمسون ألف دولار أمريكى (٥٧ ٧٥٠ ٠٠٠ $) واستبدالها بـ " سبعة وستون مليونًا وسبعمائة وخمسون ألف دولار أمريكى (٦٧ ٧٥٠ ٠٠٠ $)".

(ب) تعدل المادة ٣ (مساهمة الطرفين) البند ٣ -١ (مساهمة الوكالة الأمريكية) البند الفرعى (ب) (مجموع المساهمة التقديرية للوكالة الأمريكية) بحذف عبارة "اثنان وتسعون مليونًا وأربعمائة ألف دولار أمريكى (٩٢ ٤٠٠ ٠٠٠ $) واستبدالها بـ " مائة واثنان وأربعون مليونًا وخمسمائة ألف دولار أمريكى (١٤٢ ٥٠٠ ٠٠٠ $)".

(جـ) تعدل المادة ٣ (مساهمة الطرفين) البند ٣ -٢ (مساهمة ج.م.ع) البند الفرعى (ب) بحذف عبارة "اثنا عشر مليونًا وثمانمائة ألف جنيه مصرى ("١٢ ٨٠٠ ٠٠٠ جنيه ") واستبدالها بـ "سبعة عشر مليونًا ومائة وخمسون ألف جنيه مصرى (١٧ ١٥٠ ٠٠٠ جنيه)".

(د) تعدل المادة ٤ (تاريخ الاكتمال) البند الفرعى (أ) بحذف عبارة "٣٠ سبتمبر ٢٠٠٨ " واستبدالها بـ " ٣٠ سبتمبر ٢٠١٠ " .

(هـ) تعدل المادة ٧ (متنوعات) البند الفرعى ٧ - ١ (المراسلات) بإضافة المرسل إليهم المذكورين أدناه وعناوينهم إلى الجزء المعنون " إلى ج.م.ع".

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

١ شارع إسماعيل أباظة

متفرع من شارع القصر العينى - وسط البلد

القاهرة - مصر

البنك المركزى المصرى

٣١ شارع قصر النيل

وسط البلد

القاهرة - مصر

كلية الحقوق بجامعة القاهرة

كلية الحقوق ،

جامعة القاهرة

الجيزة ، مصر

كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية

كلية الحقوق ،

جامعة الإسكندرية

الإسكندرية، مصر

(و) يعدل الملحق رقم ١ (الوصف التفصيلى) وإعادة صياغته بالكامل ليصبح بالصيغة الواردة فى الملحق ١ (الوصف التفصيلى) المرفق بهذا التعديل الثانى .

بند ٢ : لغة التعديل :

تم تحرير هذا التعديل باللغتين الإنجليزية والعربية . وفى حالة وجود أى غموض أو تعارض بين النسختين فسوف يعتد بالنسخة المحررة باللغة الإنجليزية .

بند ٣ :

باستثناء ما تم تعديله أو تغييره على وجه التحديد فى هذه الاتفاقية ، تظل اتفاقية المنحة بكامل نفاذها ومفعولها وفقا لجميع أحكامها .

بند ٤ : التصديق :

تتخذ ج.م.ع كافة الإجراءات الضرورية لإنجاز كافة الإجراءات اللازمة للتصديق على هذا التعديل وتتولى إبلاغ الوكالة الأمريكية فى أقرب فرصة ممكنة بهذا التصديق .

البند ٥ : السريان :

يصبح مفعول هذا التعديل ساريا عند توقيعه بمعرفة طرفيه .

وإثباتا لما تقدم ، قام الموقعون أدناه بناءً على التفويض الواجب الممنوح لهم من كل من جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بالتوقيع على هذا التعديل فى التاريخ الموضح بصدر هذا التعديل .

جمهورية مصر العربية

التوقيع :

الاسم : **فايزة ابو النجا**

المنصب : وزيرة التعاون الدولى

الولايات المتحدة الأمريكية

التوقيع :

الاسم : **فرانسيس جيه ريكياردون**

المنصب : سفير

التوقيع :

الاسم : **كينيث سى اليس**

المنصب : مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مصر

الجهات المنفذة

إقراراً بالاتفاقية السالفة الذكر وقع الممثل عن الجهة المنفذة المذكور اسمه أدناه على هذا المستند :

مكتب رئيس الوزراء

التوقيع :

الاسم : الدكتور / سامى سعد زغلول

المنصب : أمين عام مجلس الوزراء

الجهات المنفذة

إقراراً بالاتفاقية السالفة الذكر وقع الممثل عن الجهة المنفذة المذكور اسمه أدناه على هذا المستند :

وزارة المالية

التوقيع :

الاسم : الدكتور / يوسف بطرس غالى

المنصب : وزير المالية

الجهات المنفذة

إقراراً بالاتفاقية السالفة الذكر وقع الممثل عن الجهة المنفذة المذكور اسمه أدناه على هذا المستند :

وزارة العدل

التوقيع :

الاسم : المستشار / محمود أبو الليل راشد

المنصب : وزير العدل

الجهات المنفذة

إقراراً بالاتفاقية السالفة الذكر وقع الممثل عن الجهة المنفذة المذكور اسمه أدناه على هذا المستند :

وزارة الاستثمار

التوقيع :

الاسم : الدكتور / محمود محى الدين

المنصب : وزير الاستثمار

الجهات المنفذة

إقراراً بالاتفاقية السالفة الذكر وقع الممثل عن الجهة المنفذة المذكور اسمه أدناه على هذا المستند :

وزارة التعليم العالى

التوقيع :

الاسم : الدكتور / عمرو سلامة

المنصب : وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى

الجهات المنفذة

إقراراً بالاتفاقية السالفة الذكر وقع الممثل عن الجهة المنفذة المذكور اسمه أدناه على هذا المستند :

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

التوقيع :

الاسم : الدكتور/ محمد إبراهيم سليمان

المنصب : وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

الجهات المنفذة

إقراراً بالاتفاقية السالفة الذكر وقع الممثل عن الجهة المنفذة المذكور اسمه أدناه على هذا المستند :

محافظة الإسكندرية

التوقيع :

الاسم : اللواء / **محمد عبد السلام المحجوب**

المنصب : محافظ الإسكندرية

الجهات المنفذة

إقراراً بالاتفاقية السالفة الذكر وقع الممثل عن الجهة المنفذة المذكور اسمه أدناه على هذا المستند :

البنك المركزى المصرى

التوقيع :

الاسم : الدكتور/ **فاروق العقدة**

المنصب : محافظ البنك المركزى

الجهات المنفذة

إقراراً بالاتفاقية السالفة الذكر وقع الممثل عن الجهة المنفذة المذكور اسمه أدناه على هذا المستند :

الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحى

التوقيع :

الاسم : الدكتور/ **عبد القوى خليفة**

المنصب : رئيس مجلس الإدارة .

الملحق الاول

الوصف التفصيلى

اولا - المقدمة :

يصف هذا الملحق الأول لبرنامج تحديث القطاع المالى الأنشطة التى يتعين القيام بها والنتائج الواجب تحقيقها بواسطة الأموال المخصصة بموجب هذا الاتفاق . ولن يتم تفسير أى شىء فى هذا الملحق الأول على أنه يعدل أى من مصطلحات أو شروط هذا الاتفاق . ويجوز تعديل هذا الملحق من خلال الممثلين المعتمدين للطرفين وذلك بواسطة رسائل تنفيذية بالصيغة المنصوص عليها فى المادة (أ) - البند أ . ٢ من الأحكام القياسية (الملحق الثانى) بالاتفاق ، وبدون إجراء تعديل رسمى على الاتفاق وشريطة ألا يتم نتيجة لذلك تعديل تعريف الهدف الاستراتيجى والنتائج كما هو وارد فى المادة (٢) من هذا الاتفاق.

ثانيا - الخلفية :

سوف يتكون برنامج تحديث القطاع المالى من ثلاثة مكونات للمشروعات التالية:

(١) مشروع الخدمات المالية .

(٢) مشروع البيئة التنافسية للاستثمار . و

(٣) مشروع صندوق المشروعات للأعمال الصغيرة والمتوسطة ، والذى سيتم تطويره بالتعاون مع نظراء الحكومة المصرية .

وسوف يقوم برنامج تحديث القطاع المالى بتقديم المساعدات والتدريب والمعدات لمساعدة الحكومة المصرية للقيام بما يلى :

- تدعيم الأسواق المالية مع التركيز على البنوك من خلال تطوير الخدمات المالية .
- تطوير وتنفيذ إطار عمل قانونى وتنفيذى للأعمال التجارية والاستثمار ، بما فى ذلك تحديث القوانين الاقتصادية والتجارية .
- صياغة وتنفيذ السياسة النقدية وإنشاء سوق حكومى للأوراق المالية يؤدى وظيفته ويتسم بالفاعلية .
- تنفيذ الإصلاحات التنظيمية وتحويل مرافق المياه والصرف الصحى إلى شركات ، بالإضافة إلى تشجيع مشاركة القطاع الخاص وتمويل البنية التحتية بمزيد من الفاعلية .
- تطوير صندوق المشروعات .

ثالثا - النتائج المراد تحقيقها :

يتمثل الهدف الاستراتيجى للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مصر فيما يخص النمو الاقتصادى فى "تدعيم البيئة التجارية والاستثمارية" . وهناك ثلاث نتائج على المدى المتوسط تندرج تحت هذا الهدف الاستراتيجى . وسوف يقوم برنامج تحديث القطاع المالى - على نحو مباشر وغير مباشر - بالمساهمة فى نتيجتين من هذه النتائج الثلاثة وهما : تحديث القطاع المالى وتسهيل التجارة والاستثمار .

إن غرض برنامج تحديث القطاع المالى هو تدعيم فاعلية النظام المالى المصرى من خلال مايلى :

- تخفيض مخاطر الخسارة التى قد تتحملها البنوك .
- تخفيض نفقات الوساطة الخاصة بأعمال الرهون الجديدة والأدوات الائتمانية الأخرى غير المضمونة برهون .
- إيضاح وتعزيز نظام القانون الاقتصادى ورفع كفاءة الحكومة فى أداء الأعمال التجارية وتدعيم التعليم والتدريب القانونى .
- العمل مع الحكومة المصرية لتدعيم الاستثمارات ودعم تعزيز ثبات ومصداقية التنفيذ .
- تخفيض نفقات المعاملات من خلال القيام بالعمل فى مصر وبذلك يتم تحسين تنافسية القطاع الخاص .
- دعم الحكومة المصرية لتحقيق رفع كفاءة مصروفاتها المالية .
- دعم الاستغلال التجارى لمرفق المياه وتعزيز تمويل القطاع الخاص لبنية مرفق المياه التحتية.

رابعا - الانشطة :

مكون الخدمات المالية :

(ا) تطوير قنوات تمويل الرهون :

يساعد هذا النشاط بما لا يتنافى مع قوانين الحكومة المصرية على تطوير :

(١) الإطار القانونى للتمويل العقارى مع خفض التكلفة وتخفيف الأعباء الإدارية ،

(٢) الإجراءات المناسبة للضمان الائتمانى ،

(٣) سهولة التوصل إلى التمويل الطويل الأجل واللازم لعملية التمويل العقارى ،

(٤) ضمان عمليات التمويل العقارى التى تقوم بها المؤسسات المالية ،

(٥) الرقابة اللازمة لمنع التدليس والممارسات التعسفية .

يوفر هذا النشاط المساعدة الفنية والتدريب اللازم لعدد من النظراء الحكوميين الرئيسيين وذلك حتى يتسنى لهم تنفيذ مهامهم وفقًا لمعايير وتراخيص قانون التمويل العقارى . كما يساعد هذا النشاط على خلق سوق رهونات ثانوية .

(ب) تحسين العملية القانونية والمؤسسية للتمويل بضمان عينى :

يتكون هذا النشاط من مكونين أساسيين :

(أ) إصلاح وتحديث نظام تسجيل الملكية العقارية فى المناطق الحضرية ،

(ب) سن القوانين الجديدة وتبسيط الإجراءات بحيث يتم بسهولة تسجيل الحجوزات واسترداد الضمانات ، علما بأن هذا النشاط سيدعم خطة وزارة العدل الخاصة بتشجيع تسهيل وخفض تكلفة تسجيل الممتلكات العقارية فى المناطق الحضرية مع تقليل فترات التأخير وخفض التكلفة فيما يخص عملية فض المنازعات بين المقرضين والمقترضين .

(جـ) نظام المعلومات الخاصة بالائتمان :

يساعد هذا النشاط على تأسيس مكتب ائتمان ليقوم بتوفير المعلومات السليمة عن التاريخ الائتمانى للمصريين ، على أن يكون البنك المركزى المصرى هو الهيئة التعليمية لمكتب الائتمان والجهة المنوط بها سن اللوائح التى تحكم عمليات مكتب الائتمان .

(د) الابتكار فى الأدوات المالية :

يساعد هذا النشاط على توسيع نطاق الأدوات المالية ورفع كفاءة الأدوات الموجودة حاليًا بمصر مثل سندات الشركات والسندات الحكومية وحسابات العملاء الخاصة بالمقبوضات والإيجار .

(هـ) تمويل وتوفير خدمات مرفق المياه :

يعمل هذا النشاط على تحسين الاستدامة المالية وخدمات توفير مرافق مياه الشرب ومياه الصرف اللازمة والضرورية لعملية التنمية العقارية . وتعد هيئة تنظيم مرفق المياه المصرى ونظراؤها هى جهات التنفيذ الرئيسية لهذا النشاط .

مكون البيئة التنافسية للاستثمار :

(أ) تشكيل اللجنة القانونية :

تقوم الوكالة الأمريكية بالمساعدة فى تشكيل لجنة قانونية موحدة متعددة الاختصاصات الاقتصادية والتجارية يكون لديها صلاحية المبادرة فى إصدار التشريعات وليس فقط التعليق عليها . وسوف تعمل هذه اللجنة تحت رئاسة مكتب رئيس الوزراء . على أن تقوم من ناحيتها بتشكيل فرق عمل مكونة من متخصصين مؤهلين لتنسيق صياغة كافة القوانين التجارية . وقد يتضمن هؤلاء المتخصصون اقتصاديين وخبراء ماليين وخبراء فى صياغة القوانين وخبراء فى المالية العامة وخبراء تجاريين ورجال / سيدات أعمال ومتخصصين آخرين وفقًا للقانون المطلوب صياغته .

(ب) تيسير الخدمات الاستثمارية والتجارية :

تقوم الوكالة الأمريكية بمساعدة وزارة الاستثمار ومحافظة الاسكندرية والجهات الأخرى فى جهودها الرامية إلى تأسيس مواقع مكونة من فرق مشتركة بين الوزارات تقوم الحكومة المصرية باختيارها ويتم تكليفها بمهمة الاستجابة لمطالب المستثمرين المتعددة . وسوف يتم تقديم المساعدة الفنية والتدريب إلى هذه الفرق المشتركة من خلال "منفذ موحد" لتأسيس أو تكوين عمل تجارى يكون بمثابة بداية للتوجه الذى يركز على العميل لتقديم الخدمات الحكومية فى المجال التجارى وكذلك كأسلوب لتخفيف العبء البيروقراطى .

(جـ) التحسين من قدرة الحكومة المصرية على إدارة السياسة المالية :

من شأن هذا النشاط أن يساعد وزارة المالية على تدعيم قدراتها الخاصة بإعداد وتنفيذ ومتابعة نظام مالى يتسم بقدر أكبر من الشفافية والفاعلية .

(د) تدريب القانونيين :

يهدف هذا النشاط إلى تعزيز البرامج القانونية فى كليات الحقوق أو أى برامج أخرى يتفق عليها كتابة بين الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة العدل وذلك لإعداد كادر من القانونيين المهرة للعمل على حل النزاعات الاقتصادية المتعددة الجنسيات والمترتبة على العولمة والاستثمار الأجنبى المباشر . على أن يتم التدريب فى هذا الشأن على المدى القصير والطويل . وتتوقع الوكالة الأمريكية العمل مع هيئات التدريس بكليتى الحقوق بجامعة القاهرة وجامعة الإسكندرية وكليات الحقوق الأخرى وذلك للمساعدة على تطوير المناهج الأكاديمية والبرامج الجديدة الرامية لتحسين قدرات القانونيين فى مصر .

(هـ) إصلاح القطاع المالى :

يتم القيام ببعض الأنشطة الأخرى من أجل تعزيز الأسواق المالية ، وتشمل هذه الأنشطة مساعدة الحكومة المصرية على إنجاز ما يلى :

- تنمية قدرات البنك المركزى المصرى لصياغة وتنفيذ سياسة نقدية وإدارة نظام التعويم الخاص بأسعار الصرف وأيضًا تعزيز النظام المصرفى التجارى .
- مساعدة وزارة المالية فى وضع وتنفيذ الإجراءات اللازمة لإيجاد سوق حكومية للأوراق المالية تعمل بكفاءة .

(و) تدريب العاملين فى مجال الأعمال التجارية والاقتصاد :

يساعد هذا النشاط على تقييم احتياجات مصر من المتخصصين المدربين بالإضافة إلى احتياجات التدريب على بناء القدرات فى مجالات إدارة الأعمال والاقتصاد والمالية وتحليل السياسات . وتقوم الوكالة الأمريكية على أساس اختيارى بمساعدة النظراء المصريين المختارين فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لسد الاحتياجات المحددة .

(ز) متابعة السياسات الاقتصادية :

يساعد هذا النشاط الحكومة المصرية على صياغة وتنفيذ وتنسيق ومتابعة والتحقق من وتقييم وتقدير أثر السياسات والإصلاحات الاقتصادية .

خامسا - متابعة الاداء :

يسهم تنفيذ برنامج تحديث القطاع المالى جزئيًا فى إنجاز النتائج الموضحة فى "ثالثًا" من هذا الملحق الأول .

ويتم قياس هذه النتائج بناء على مؤشرات تشمل ما يلى :

١ - دليل التنافسية العالمية (وهو دليل التنافسية الاقتصادية الصادر عن المنتدى الاقتصادى العالمى) .

٢ - نسبة القروض المتعثرة والمدونة بدفاتر حسابات البنوك المصرية .

٣ - مدة وتكلفة الحجز على المرهونات عند عجز المقترض عن سداد التزاماته المالية .

٤ - عدد الأسر والشركات المتاح أمامها الائتمان الرسمى .

٥ - القوانين والقرارات المختارة التى تم سنها .

٦ - القوانين والقرارات المختارة والمنفذة مثل قانون الإفلاس .

٧ - عدد المحامين المدربين على تطبيق القوانين الجديدة .

٨ - عدد الخطوات أو المدة اللازمة لاتخاذ الإجراءات الضرورية للحصول على التراخيص وتأسيس شركات الأعمال .

٩ - عدد العاملين لدى وزارة المالية المدربين (لتحسين نظام وضع الميزانية).

١٠ - زيادة استرداد تكلفة أعمال تشغيل وصيانة خدمات مياه الشرب ومياه الصرف .

ويتم إجراء تقييمين لكل مكون : تقييم بعد مرور نصف المدة (بعد عامين من بدء الأنشطة) وتقييم نهائى عند نهاية المشروع .

سادسا - ادوار ومسئوليات الطرفين :

(أ) جمهورية مصر العربية :

تعمل وزارة الاستثمار ووزارة العدل ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية والشركة القابضة لمياه الشرب ومياه الصرف كجهات تنفيذ لأنشطة مشروع الخدمات المالية. وتعمل وزارة الاستثمار أيضًا كمنسق عام لكافة أنشطة المشروع ذاته .

تعمل محافظة الإسكندرية ووزارات العدل والمالية والاستثمار والبنك المركزى المصرى وكليتى الحقوق بجامعتى القاهرة والإسكندرية كجهات تنفيذ لمكون البيئة التنافسية للاستثمار . أما مكتب رئيس الوزراء فيعمل كمنسق عام للأنشطة الخاصة بالمكون ذاته.

يتم تعيين جهات أخرى ومستفيدين آخرين للعمل كجهات تنفيذ مصرية لمكونات المشروع ذات الصلة وذلك من خلال خطابات التنفيذ المتبادلة بين الوكالة الأمريكية ووزارة التعاون الدولى .

(ب) الوكالة الامريكية :

يقوم فريق الوكالة الأمريكية المعنى بالهدف الاستراتيجى "تعزيز البيئة التجارة والاستثمار " بدعم ومتابعة تنفيذ برنامج تحديث القطاع المالى نيابة عن الحكومة الأمريكية .

تنفذ الوكالة الأمريكية آليات التنفيذ - مثل العقود وخطابات التنفيذ واتفاقات التعاون والمنح - للقيام بالأنشطة المتفق عليها وفقًا لمشروع تحديث القطاع المالى واللازمة لإنجاز النتائج المنصوص عليها أعلاه فى "ثالثًا" ، وأيضًا لتنسيق ودعم ومتابعة وتقييم تنفيذ وإنجاز هذه النتائج ، وتقوم الوكالة الأمريكية بالخوض فى آليات التنفيذ المشار إليها بعد التشاور مع جهة التنفيذ المصرية ذات الصلة بالنشاط المعنى .

سابعًا - التمويل :

توضح الجداول المرفقة الخطة المالية التوضيحية لبرنامج تحديث القطاع المالى . ويجوز تعديلها بمعرفة ممثلي الطرفين دون حاجة إلى تحرير تعديل رسمى للاتفاقية شريطة ألا يؤدى ذلك إلى زيادة مساهمة الوكالة الأمريكية عن المبلغ المنصوص عليه بالفقرة (٣-١) بالاتفاقية .

مرفق ١ - ١

برنامج تحديث القطاع المالى
الخطة المالية التوضيحية
مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
(بالألف دولار امريكى)

اسم المكون	الالتزام السابق	الالتزام الحالى	مجموع الالتزامات حتى تاريخه	الالتزامات المستقبلية المخطط لها	مجموع مساهمات LOP
أولا - مشروع الخدمات المالية :					
١- مساعدة فنية / سلع / تدريب/منح	٢٦ ٨٠٠	٥٠٠٠	٣١ ٨٠٠	٤ ٨٥٠	٣٦ ٦٥٠
٢ - إدارة المشروع/المراجعة / التقييم	٧٠٠	صفر	٧٠٠	٧٥٠	١ ٤٥٠
المجموع الجزئى	٢٧ ٥٠٠	٥٠٠٠	٣٢ ٥٠٠	٥ ٦٠٠	٣٨ ١٠٠
ثانيا - البيئة التنافسية للاستثمار :					
١- مساعدة فنية /سلع /تدريب/ منح	٢٩ ٤٠٠	٥٠٠٠	٣٤ ٤٠٠	٦٨ ٠٠٠	١٠٢ ٤٠٠
٢ - إدارة المشروع / المراجعة/ التقييم	٨٥٠	صفر	٨٥٠	١ ١٥٠	٢٠٠٠
المجموع الجزئى	٣٠ ٢٥٠	٥٠٠٠	٣٥ ٢٥٠	٦٩ ١٥٠	١٠٤ ٤٠٠
المجموع الكلى	٥٧ ٧٥٠	١٠ ٠٠٠	٦٧ ٧٥٠	٧٤ ٧٥٠	١٤٢ ٥٠٠

مرفق ١ - ٢

برنامج تحديث القطاع المالى
الخطة المالية التوضيحية
مساهمة الحكومة المصرية[1]
(بالالاف جنيه مصرى)

اسم المكون	المساهمة العينية	FT - 800[2]	إجمالى مساهمة الحكومة المصرية
اولا - مشروع الخدمات المالية :			
١- مساعدة فنية / سلع / تدريب/منح	٥٠٠٠	١٦٥٠	٦٦٥٠
٢ - إدارة المشروع/المراجعة / التقييم	صفر	٥٠٠	٥٠٠
المجموع الجزئى	٥٠٠٠	٢١٥٠	٧١٥٠
ثانيا - البيئة التنافسية للاستثمار :			
١- مساعدة فنية /سلع /تدريب/ منح	٧٥٠٠	٢٣٠٠	٩٨٠٠
٢ - إدارة المشروع / المراجعة/ التقييم	صفر	٢٠٠	٢٠٠
المجموع الجزئى	٧٥٠٠	٢٥٠٠	١٠٠٠٠
المجموع الكلى	١٢٥٠٠	٤٦٥٠	١٧١٥٠

(١) سعر الصرف المستخدم هو ١,٠٠ دولار أمريكى = ٦,٠٠ جنيه مصرى .

(٢) تمثل مساهمة مصر من حساب FT- 800 قيمة حصة رب العمل من التأمين الاجتماعى وتذاكر الطيران .

قرار وزير الخارجية

رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٦

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٣٥) الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢٩ بشأن الموافقة على التعديل الثانى لاتفاقية منحة الهدف الاستراتيجى بشأن برنامج تحديث القطاع المالى ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٩ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٣ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٦ ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية التعديل الثانى لاتفاقية منحة الهدف الاستراتيجى بشأن برنامج تحديث القطاع المالى ، الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٢٩ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .

ويعمل بهذا التعديل اعتباراً من ٢٠٠٥/٩/٢٩

صدر فى ٢٠٠٦/٧/٢٥

وزير الخارجية

احمد ابو الغيط